.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثالث من سنة 2016**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية تباطؤا ملحوظا في نمو الاقتصاد الوطني الذي سجل نسبة نمو بلغت 0,8% خلال الفصل الثالث من سنة 2016 عوض 4,1% خلال نفس الفترة من سنة 2015، مع انخفاض قوي للنشاط الفلاحي و نمو متواضع للأنشطة غير الفلاحية. وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق التحكم في التضخم وارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بأنشطة الخدمات**

انخفضت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 10,9% في الفصل الثالث من سنة 2016 بعد نمو مهم قدره13,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى انخفاض القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 11,7% عوض ارتفاع نسبته 13,3% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 1,6% عوض ارتفاع بنسبة 15,9%.

ومن جهتها، عرفت وتيرة نمو **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** تراجعا ملموسا منتقلة من 1,8% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية إلى0,9% ويرجع هذا إلى:

* نمو ضعيف للقيم المضافة لأنشطة:
* الماء والكهرباء بنسبة 3,9% عوض ارتفاع بنسبة 4,6%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 0,8% عوض 2,8%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0,7% عوض 0,1%؛
* انخفاض نمو أنشطة الصناعة الاستخراجية بنسبة 1,4% عوض انخفاض بنسبة 3%.

في حين، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** نموا بنسبة2,5% عوض 1,2% خلال الفصل الثالث من سنة 2015، مع ارتفاع في نمو القيم المضافة لأنشطة:

* الفنادق والمطاعم 7,7% عوض انخفاض بنسبة 1,6%؛
* النقل 3,5% بدل 2,9%؛
* البريد والمواصلات 3,5% عوض 4%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 2,5% مقابل 3,6%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 2,2% مقابل 0,5%؛
* التجارة 1,9% عوض 1,2%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 1٫9% عوض انخفاض 3٫6%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 1,7% مقابل 0,6%.

 إجمالا، عرفت القيمة المضافة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة1,9% مقابل 1,6% خلال الفصل الثالث من سنة 2015.

في هذه الظروف، ومع ارتفاع الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 6,3% عوض 13%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثالث من سنة 2016 بنسبة 0,8% عوض 4,1% السنة الماضية.

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 2,8% بدل 6% سنة من قبل، مما نتج عنه زيادة في **المستوى العام للأسعار** بنسبة 2% عوض 1,9%.

**استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي**

**طلب داخلي في ارتفاع**

ارتفع **الطلب الداخلي** بنسبة 4,2% خلال الفصل الثالث من سنة 2016 عوض 0,1% في نفس الفترة من سنة 2015، حيث انتقلت مساهمته في النمو من 0,1 نقطة إلى 4,5 نقطة. وفي هذا الاطار، ارتفعت **نفقات الاستهلاك النهائي للأسر** بنسبة 2,9% بدل 2,5% مساهمة في النمو ب 1,7 نقطة مقابل 1,5 نقطة. ومن جهتها، سجلت نفقات **الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية** تباطؤا في وتيرة نموها منتقلة من 1,5% إلى 1,1% مساهمة ب 0,2 نقطة في النمو عوض 0,3 نقطة. كما عرف **إجمالي تكوين رأس المال التابث** ارتفاعا بلغ 5,7% مقابل 2,4% في نفس الفترة من السنة الماضية مساهما في النمو ب 1,6 نقطة بدل 0,7 نقطة.

**مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

سجلت صادرات السلع والخدمات ارتفاعا نسبته 3٫7% خلال الفصل الثالث من سنة 2016 عوض 5٫4% سنة من قبل. في حين، عرفت الواردات ارتفاعا ملموسا بنسبة 11٫9% عوض انخفاض بنسبة 4٫6%. وهكذا، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 3٫7 نقطة مقابل مساهمة إيجابية ب 4 نقط خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

 **ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 21,6% مقابل 3,1%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح تطورا نسبته 3,9% بدل 5,8% خلال الفصل الثالث من سنة 2015.

وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 4% مقابل 2,7% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 27,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27%.

ومع بلوغ إجمالي الاستثمار 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,1% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد ارتفاعا منتقلة من 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,3%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2016:

